ظاهرة العطف على اسم [إنّ] اللغوية بين السالب والوصي

د.حسن محمد علي ازروال ، المركز الجهوي لمهن التربية ، مكناس ، المغرب
azeroualsidihassan@yahoo.fr

ملخّـــص

نقترح استعمال مصطلحتن اثنتن في أثناء وصف جملة من جمل لغة خاصة، هما: (السالب) الذي هو مندس (دخيل) يلعب دور المتطاول على المجال العاملي للابتداء في جملة بسيطة حيث يستعيد الابتداء عمله في جملة بسيطة أخرى؛ و(الوصي) الذي هو مندس يحرم الابتداء كليا من العمل في مجاله العاملي.

وستتناول هذه المقالة جمل اللغة العربية التي تتيح بصفة خاصة مناقشة خصائص المندس (إن) في علاقته بالمجال العاملي للابتداء.

Résumé

Pour décrire une phrase d'une langue particulière on propose d'utiliser deux sortes de termes en même temps : le (saleb) concerné d'être un intrigue dont le rôle est d'interrompre le domaine particulier gouverné par al-ibtida dans une phrase simple, mai al-ibtida récupéra sa gouvernance dans une autre phrase simple ; et le (wassi) concerné d'être un intrigue qui prive al-ibtida de la gouvernance dans son domaine particulier sans la lui rendre.

Cet article s'adresse à étudier des phrases de la langue arabe qui permettent de discuter, plus particulièrement, les caractéristiques de l'intrigue (inna) en relation avec le domaine grammaticale particulier d'al-ibtida.

الرموز المستعملة:

ف : الفعــل

س0 : الفاعـل

س [1] : المفعول

؟ : علامة توضع أمام بعض الجمل للدلالة على الشك في قبولها .

* : علامة توضع أمـــــام بعض الجمل للدلالـــــــة على لحنها .

1) تقديم أولي لمفهوم المجال العاملي:

استدعت هذه المقالة بلورة أداة إجرائية ذات مردودية تحليلية، هي: «المجال العاملي»؛ وهكذا تحول مفهوم «المجال العاملي» النحوي إلى إجـــراء يروم تفكيك التركيب لمعرفة أسرار تنظيم مكونات الجملة البسيطة الأولى في علاقتها بالجملة البسيطة الثانية، يعني: معرفة ضوابط ظاهرة العطف على اسم «إنّ» اللغوية.

- **أصل المشكل:** يمكن إرجاع مشكل ظاهرة العطف على اسم «إنّ» اللغوية إلى مفهوم الابتداء نفسه، لأن «إنّ» تدخل على المبتدأ والخبر وتعمل داخل مجال الابتداء؛ ويبدو أن مبتدأ الجملة البسيطة الأولى التي تتضمن «إنّ» يحمل حركة إعرابية تختلف عن حركته الإعرابية الأصلية، فينتقل من الرفع إلى النصب في مثل : - إنّ زيداً قـــــــائمٌ .

ويفرض التساؤل التالي نفســـه : هل الرفع الذي احتفظ به الخبر ورثه من الابتداء أم أن الأمر يتعلق بدخول عامل جديد فـــرض عملا جديدا ؟ ويزداد الوضع التركيبي تعقيدا إذا أُضيفتْ جملة بسيطة ثانية إلى الجملة الأولى في مثل : -إنّ زيداً وعمرو قائمان.

فما هي مسوغات رفع المكون «عمرو» الذي نتوقع أن يكون منصوبا [(1)]؟

وستكون النتيجة أن هذه المقالة ستتنـــــــاول بالتحليل مفهوم المجال وعلاقته بالابتداء، ثم بظاهرة العطف على اسم «إنّ» اللغوية.

- **الابتداء والجملة :** قبل التعرض لبعض تفاصيـل المجال العاملي في المقالة، نرى أن نعرف في هذه الفقرة بالمجال العاملي في علاقته بظاهرة العطف على اسم «إنّ» اللغوية:

تقبل الجملة الابتدائية دخول «إنّ» عليها في مثل : - زيدٌ قـــــــائمٌ .

فتتحول إلى جملة : - إنّ زيـــــداً قائمٌ .

غير أنّ جملة : - يقـــــــــوم زيد .

لا تقبل دخول «إنّ» عليها في : *- [إنّ] يقـــــوم زيد .

ويمكن أن نضيف [هو] إلى الجملة اللاحنة قصد التصحيح، فنحصل على جملة :

؟- [إنّ] [هو] يقـــــــوم زيد .

ثم تصبح الجملة في أثناء الربط بين «إنّ» والضمير المنفصل [هو]: ؟- إنّـــــه يقوم زيد .

ويدخل الفعل «يقوم» في إنتاج علاقات توزيع تكاملي، فنقول إن جملة:

- يقـــــوم زيد .

تساوي جملة:

- يقـــــــــوم .

بإضمار الفاعل؛ وستكون النتيجة أنّ «إنّ» تدخل على الجملـــــة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، فتجري تغييرات على الجملة الفعلية إذا دخلت عليها، ثم تتحول جملة:

- يقـــــــــوم زيد .

إلى جملة تتصدرها «إن»، هي:

- إنّه يقـــــــــوم .

فعندما نتحدث عن الأصل الاسمي للجملـــــــة الفعلية، فإن المقصود وجود سلمية تركيبية: الابتداء + موقع المبتدأ + موقع الجملة الفعلية.

أما موقع «إنّ»، فهو موقع اختياري؛ لكن ظهـــوره قبل الفعل يعطل العمل الشيء الذي يدفع التركيب إلى إبعاد الفوضى (رفض البنيات الفوضوية)، واستحـــداث موقع الاسم قبل الفعل يجعل «إنّ» عاملا .

وهكذا نفترض أن سيبويه تحـــــدث عن مجال عام، هو الابتداء، في الجمل الاسمية والجمل الفعلية؛ وبما أن الجمل الاسمية لا تعترضها صعوبات تركيبية، لأنها تعتمـــــــد على سلمية: الابتداء + المبتدأ + الخبر .

فإنّ الجمل الفعلية تعترضها صعوبات كثيرة؛ ولهذا يُفترض الانتباه إلى نقطتين:

+ إنّ حديث سيبويه عن الجملة الفعلية هو حديث واقعي لأنه ينظر إليها من زاويـــة الواقعية اللغوية التي تفرض التعامل مع الفعل في علاقته بباقي مكونات الجملة الفعلية .

+ إنّ حديث سيبويه الواقعي عن الجملة الفعلية يُخفي وراءه ضـــــرورة تعميم عمل الابتداء على الجمل الاسمية والفعليـــة على السواء؛ وهكذا يظهر إلى الوجود نقاش نظري يُسائل عمل الابتداء في الجمل الفعلية، فتظهر إلى الوجود أيضـــا بنيتين مختلفتين في المظهر ومتفقتين في العمق:

• البنية الواقعية للجملة الفعلية في مثل : يقـــــــــوم زيد .

• البنية النظرية للجملة الفعلية التي تشكل جزءا من عمل الابتـــــداء في الجملة السابقة التي ستتحوّل إلى : ؟ هو يقـــــوم زيد .

وتظهر أهمية وجود الاسم بعد «إنّ» مباشرة في كونه:

أولاً : يجعل الجملة الفعلية جزءا من التركيب، ويشكل حاجزا بين عمل «إن» وعمل حرف آخر في الفعل في مثل : إنّـــه لم يخرجْ/ إنه لن يخرجَ .

ثانياً : يجعل موقع الجملة الفعليـــة موقعا ضروريا حين تحل محل خبر المبتـــــــدأ، فنقول : زيدٌ يجتهد كثيراً ، حيث يمكن الاستغناء عن المبتدأ دون أن تكون الجملة لاحنة تركيبيا، فنقول كذلك : يجتهد كثيراً ؛ ثم لا يمكن الاستغنـــــاء عن الجملة الفعلية أو عن خبر المبتـــدأ بصفة عامة، فلا يصح أن نقول: زيد؛ إلا إذا أضفنا تتمة التركيب في مثل: زيد يجتهد كثيرا/ زيد مجتهد/ زيد سافر أبوه/ زيد مسافر أبوه ...الخ .

لقد تحدثت الفقرات أعلاه عن المجال العاملي باستعمـــــال معلومات قليلة، فكيف

سيكون الأمر إذا أضيفتْ معلومات أخرى؛ لا شـــك أن تفكيك ظاهرة العطف على اسم «إنّ» اللغوية سيكون مفيدا وممتعا في الوقت نفسه.

2) النّظـــــــام العاملي :

يهدف ربط البناء العاملي بالاستعمال العاملي[2] إلى خلق بنية منظمة ومنع فوضى مكونات التركيب في الوقت نفسه؛ فالنظرية العاملية نظام في ذاتها لأنها تسعى دوما إلى البحث عن طرق تنظيم الجملة، فيصبح العامل هو المنظم الأسمى الذي نتعرف على وجوده من خلال الأثر الذي يحدثه في عناصر التركيب.

وستكون المعمولية انتظام العناصر (المكونـــات) في محلات يحكمها العامل، وليست المحلات سوى آليات تفسر انتقال العناصر من وضع فوضوي إلى وضع آخر منتظم : أي ، انتقالها من بنيات قابلة للمعموليـــة إلى بنيات منظمة، فلا يمكن أن نتحـــــــدث عن فوضى المعمولات بالنسبة إلى العامل لأنه يتحرك في مجال ينقطع عنده عمله حيث تحديد المجالات عامة يرتبط بأنواع العوامل؛ وتكمن النتيجة العاملية لهذا المنطق في كون الجملة يقيدها الحد الذي يسمح به العامل أو يقيدها المدى الذي يمكن للعامل أن يبلغه لأن عدم قدرة العامل على بلوغ عناصر أخرى في التركيب دلالة على وجود عامل آخر جديد.

يصل العامل إلى امتداد معين دون أن تعترضـــه أجزاء الجملة الصغرى لأنها لن تتمتع باستقلاليتها، ولن تجبره عليها؛ ثم لن يسمح العامل للمحلات بالانفصـــــال أو يمنحها فرصة تحقيق ذلك، ستحدث حينئذ فوضى تركيبية يفترض أن تعـــوض بالنظام، «حين يمكن لجملة أن تحل محل المفرد نظريا أو فعليا فإنها يجب بالضرورة أن تحـــل في محل من محلات العامل المتقدم أي أن تدخل في مجاله [...]. إن العامل الثانوي وما يعمل فيه لا يستقل [...]. إنه يظل في مجال العامل الأول ويكون معه جملة واحدة يمكنها أن ترتبها [3] بجملة أخرى معادلـة عامليا أي على درجة واحدة من الاستقلال العاملي ويمكنها كذلك أن تمتد إلى ما لا نهاية» [4].

3) الاتّصال والانقطاع في المجال العاملي :

توجد ضوابط تحكم المجـال، منها قوة العامل ودرجة اشتغاله وحدوده مع عامل آخر، فتظهر علاقتان ، هما :

أ) علاقة اتصال أو استمرار: وهي إشراك في العامل وسقوط في مجاله، كأن نقول :

1) أريد أن تأتيَني ثم تحدثَني .

فقد سقط الفعل (تحدث) في مجال الفعل (تأتي) بدليل ورود النصب فيهما معـا .

ب) علاقة انقطاع أو انفصال: وهي انفصال عن العامل، كأن نقـــــــــــول :

2) أريد أن تأتيَني ثم تحدثُني .

فقد انفصل الفعل (تحدث) عن مجال الفعـل (تأتي) لأن الفعل الأول منصوب، والفعل الثاني مرفوع .

إنّ الحديث عن علاقتي الاتصال أو الانقطـــــاع في مجال «إن» مثلا، هو حديث عن

تنظيم العوامل في محلات معينة: متى يستمر المجال أو ينقطع؟ ما هي الروابط التي تجمع «إنّ» بمجال الابتداء؟

«إنّ النحو السيبويهي لا يهتم بالمجالات المفردة ولكن يتصـــور الجملة باعتبار مقولات أعلى هي مقولة المجال. نشير هنا إلى أن سيبويه يضـــع شكلين هما شكل الابتداء «والابتداء أول» وشكل الجملة الفعلية. أما شكل الابتداء فيرجعه إلى عامل الابتداء وأما شكل الجملة الفعلية فيرجعه إلى الفعل» [5] :

أ) يتحدث سيبويه عن شكل الابتداء قائلا : « واعلم أن الاســـــم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجـــــار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مـــــع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيـــت عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقًا، أو قلت: كانَ عبدُ الله منطلقًا، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقـــاً، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة . » [6]

ب) يتحدث سيبويه عن شكل الجملة الفعلية قائلا: «من زعم أن الأفعـــال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجـــرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم . » [7]

وعندما تملك الجملة الفعليـــــة وضعا يشبه وضع الجملة الابتدائية: أي، الابتـــــداء بالفعل مثلما نبتدئ بالاسم المبتدأ، يصبح هذا الفعـــــل عاملا؛ إلا أن الفعل إذا شغل موقعا آخر غير موقع المبتدأ، فإن ارتفاعه يشير إلى وجوده في محل اسم يرتفع؛ وهكذا يبدو أن الفعل قد يشغل موقع المبتدأ أو الخبر، ثم يعمل في معمولاته ويكـون معمولا كذلك؛ فتتوحد الجملة الفعلية والجملة الاسمية في نظام عاملي معين.

تتجه خطيـــــة العامل في الجملة من اليمين إلى اليســـــار؛ غير أن التمييز بين العامل المعنوي (الابتداء) والعامل اللفظي (الفعل) أوقع سيبويه في حـــــرج حيث اعتبر لفظ الفعل عاملا، في حين يتوجب على هذا اللفظ أن يتلقى العمل، بمعـــــنى آخر: يمكن قبول العاملية المعنوية لأنها تتحكم في مجـــــالات لفظية، أما اللفظ ذاته، فيثير سؤال: كيف يصح لعامل أن يعمل في شيء لا يعمل فيه الذي هو فوقه؟ نقول :

3) أ- زيـــــــــد يجتهد .

ب- يجتهـــــــــد زيد .

نلاحظ أن الجملة (-3أ) تتضمن محلين اثنين : محل المبتـــــدأ ومحل الخبر؛ إلا أن الفعـــــل في الجملة (-3ب) يكون في محل المبتدأ؛ وهذا ما فهم من كلام سيبويه : « من زعـــــم أن الأفعال ترتفـــــــع ... »

4) الجملة الفعلية بين الجانب النظري والجانب الواقعي :

لن نكرر في هذه الفقرة ما سبق تناوله عند الحديث عن أهمية آلية المجال العاملي

في فهم معنى الجانب النظري والجانب الواقعي للجملة الفعلية؛ فإذا رمنا التذكير بما سبق، يمكن القول إن إعادة قراءة النحو الوظيفي الذي أتى به سيبويه يجعلنا نستنتج منه ما يلي: يمكن النظر إلى الجمل الفعلية نظرة واقعية، فنجعل الفعل يتقدمها؛ ويمكن النظر إلى الجمل نفسها نظرة نظرية، فنجعلها تابعة للابتداء؛ وهكذا تخضع الجملة الاسمية والجملة الفعلية لنظام عاملي واحد يحكمه عامل الابتداء الذي يخلق المجال (العاملي)، ويصبح المبتدأ داخل هذا المجال عاملا لفظيا في الخبر، ويصبح الفعل كذلك عاملا لفظيا في الفاعـــل؛ ثم نخلص إلى ما يلي: «لا يمكن لمانح المحل أن يترتب مع الممنوح له المحل» [8] ؛ فمانح المحل هو الابتداء، لكن العوامل اللفظية تحل في محلات، وتنتج علاقات عاملية لفظية، فـ«المجال ممتد من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الأكبر ممتدا إلى مكونات البنية كلها»[9]، ونقول أيضا: «[...] نفترض أن العامل يحكم العامل ويحكم المعمول. أما حكمه للعامل فيكون إذا كان[هذا العامل] أدنى منه وكان له وسيطا، وأما حكمه للمعمول فأن يفضي إليه بصفة عن طريق الوسيط . » [10]

5) الوسيط في المجـــــال العاملي :

لنتأمل الجملتين :

4) أ- ما جاء من امرأة ولا رجـل .

*ب- ما جاء من امرأة ولا زيد .

لقد وصل العمل بعامل حرف الجر «من» إلى العنصر (رجل) في المثال (-4أ)، وامتنع وصول هذا العمل إلى العنصر (زيد) في المثال (-4*ب) فجعله لاحنا لأن « من » لا تعمل في المعارف في هذه الحالة؛ ويرى ابن هشام أن سبب لحـــن الجملة (-4*ب) عاملي[11] ؛ إلا أن سبب اللحن الحقيقي يعود إلى مجاورة «من» المعرفة (زيد)؛ ويبدو أن وصـــول العمل إلى العنصـــر (رجل) في (-4أ) أدى بالحركات إلى الانتقال بين المحلات عن طريـــق العطف، وليست «الواو» في الجملة سوى عنصر وسيط يضمن هذا الانتقال .

ولنتأمل الجملتين:

5) أ- ما جاء من (امرأة ولا رجل) .

ب- (جاءت امرأة) (بل رجل) .

فيظهر أنه «حينما يعطف اللفظ على اللفظ يكـــــون العامل القريـــب رابطا أعلى من العاطف الذي هو رابط أيضا ولهذا نضع الرابط السيد خارج القوس» [12] في المثال (-5أ) ؛ ويعادل الاستئناف (عكس الرابط) قوسا جديدا مستقلا في المثال (-5ب).

ولنتأمل كذلك الجملتين :

6) أ- ليس زيد بقائم ولا قاعدا .

*ب- مررت بزيـــــد وعمرا .

ف«الباء» في المثال (-6أ) عامل سالب للعامل الأول ؛ وهي في المثال (-6*ب) وصي يمنـــع الفعل القاصر من العمل [13] ؛ وقد نعتقـــد أن المثال (-6أ) يشبه المثال (-6*ب) من وجهة النظر

العاملية؛ إلا أن الحقيقة غير هذا الاعتقاد، ف»الواو» يمثل (أو ينقل) العمل الذي قبله في (إلى) مجاله، أي: عامل الابتداء أو عامـــل اللفظ؛ ففي المثال (-6*ب) يكون عمل «الباء» أعلى من عمل «الواو»، ويكون الفعل في الوقت نفســه قاصرا عن العمل في العنصر (زيد) بسبب عمل هذه «الباء»؛ وستكون النتيجــة أن ما بعد «الواو» يماثل ما قبلها دون أن يتجاوز عمل «الباء»؛ فيصبح المثال (-6*ب) :

7) مررت بـ (زيد وعمرو).

6) العطف على اســـــــــم «إنّ» :

يمكن تحديد معنى الوصاية ومعنى السلب انطلاقا ممـا ورد في الفقرة أعلاه: كل سالب هو وصي وليس كل وصي سالبا؛ ويعني هذا الكلام أن الوصي يكون سالبا بالضرورة لأنه يجعل ما قبله قاصرا عن العمل، أما السالب فيمارس عملية الغصب في نقطة معينة من التركيب ثم يرفع سلطته عن نقطة أخرى من التركيب نفسه؛ ففـــي المثال (-6أ) سلبت «الباء» العمل من العنصر (ليس) ثم اختفت؛ لكن الوصاية في المثال (-6*ب) جعلــت «الباء» تسلب العمل من العنصر (مررت)، فجرّت العنصرين (زيد) و(عمرو) .

ولنتأمل الأمثلة التالية :

8) أ- إنّ زيداً وعمرو قائمـــــــــان .

ب- إنّ (زيداً وعمراً) قائمـــــان .

ج- إن (زيدا) و(عمرو) قائمــان .

ليس اسم «إنّ» في المثال (-8أ) [14] طالبا أصليا للمحل لانعـــــدام المحرز (غياب طالب أصلي يمنع العطف الإعرابي)؛ وتتحول «إنّ» في المثـــال (-8 ب) إلى وصي يجعل الابتداء قاصرا، فلا يجوز أن تتعداه الواو إلى الابتداء .

ويثير المثال (-8ج) إشكال الصحة أو اللحن التركيبين رغم بعـــض التسويغ الذي قدم في المثال (-8أ) لأن العامل لم يُكمل عمله ولم يستوفه.

إن تطبيق سلوك السالب المذكـــــورة أعلاه على المثال (-8ج) يوفر إمكان النظر إلى العنصر «إن» على أساس أنه عامل سالب لعمل الابتـــداء في العنصر (زيد)؛ لكنه ليس وصيا حتى يستمر هذا السلب الأمر الذي جعل عمل الابتداء يعـــود من جديد إلى العنصر (عمرو) دون أن نعتبر الوصاية سلوكا ملازما [15] ، لأنه لو حدث ذلك سينهار هذا التحليل .

وعندما يمنع السالبُ الابتداءَ من العمل كليا كما في المثال (-8ب)، فإنه يسلك سلـوك الوصي أو يكون ملحقا به، فينتصب العنصـــــر (زيدا) والعنصر (عمرا)؛ بمعنى: إن «الواو» لا تمثل الابتداء لأنها متصلة بـ»إن» التي أصبحت عنصرا وصيا؛ ويروز ذلك المثال التالي:

*9) علي إن زيدا وعمرو ضربهما .

يوجد لحن في الجملة *(9) بسبب الابتداء القاصر لأن «إنّ» وصي تمنـــع العطف على الابتداء بين العنصرين (علي) و(عمرو)؛ وهكذا نزيل لحن الجملة *(9) بـ:

10) علي إنّ زيدا وعمرا ضربهما .

فالعامل الوصي «إنّ» يعيق عمل الممثل «الواو» في نقل عمـــــل الابتداء إلى ما بعدهـــا، لأن «الواو» تكرر أو تنوب عن عامل سابق (يقتصر عمـل العامل على المجال الأول، وينتدب ممثلا ينوب عنه في المجال الثاني) .

7) تركيـــــــــــــــــــب :

هكذا يتضح أن المجال يتحكم فيه نوعان من العوامل :
أ) عامل أعلى: يتشكل من الابتداء الذي يتصدر الجملة ويعمل فيها في الوقت نفسه .
ب) عامل أدنى: يمنع عامل الابتداء من الاشتغال ويفرض عمله مثل ما يحدث عند دخول «إنّ» على الجملة.
ويأتي الممثل ليتوســـــــط جملتين بسيطتين مثل تلك التي يفصل بينها «واو» العطف، فينشأ ما يسمى بظاهرة العطف على اسم «إنّ» اللغوية؛ ويسعى الممثـــل جاهدا أن يعمل في ما بعده بالنيابة عن عامل سابق (العامل الأعلى أو العامل الأدنى)؛ غير أن نيابة الممثل في العمل تخضع لسلوكين في اللغة :

- **سلوك السالب :** يشكل ما يسمى بالعامل الأدنى الذي يعمـــل في الجملة الأولى، ولا يعمل في الجملة الثانية حيث «الواو» تنقل عمل العامل الأعلى بالنيابة.
- **سلوك الوصي:** يشكل أيضا ما يسمى بالعامل الأدنى الذي يعمل في الجملة الأولى، ويمرر هذا الإعراب كذلك إلى الجملة الثانية باستعمال قنطرة الممثل.

هذه بعض الاعتبارات الضرورية، التي راعتها هـــذه المقالة، في الكشف عن بعـــض غموض ظاهرة العطف على اسم»إن» اللغوية. ومغزى هذا أن إجـراء المجال؛ في أثناء تطبيقه، يعتبر سببا مهما في إيراد وصف كاف لفهـــم بعض الظواهر اللغوية وإرجاع الجملة الاسمية والجملة الفعلية إلى عامل أعلى أو مجال أعلى؛ ثم يتدخل عامـــل أدنى في المجال نفسه ليمنع عمل العامل الأعلى جزئيا (السلب) أو كليا (الوصاية).

8) خاتمـــــــــــــة :

لقد جعلت هذه المقالة من تناول اللغـــــة حدثا إيجابيا تتجاور فيها بعـــض الأفكار والتصورات، فقامت بالوظيفة التي يقوم بها اللغوي في التعامل مع الحقائق من خلال تمحيص المطلوب فلا يكون ثقيلا على الموجود؛ واستخلصت المقالة بعد ذلك الأحكـــــــام بتأنّ وروية دون اصطناع أو نفاق لأنه لا سبيل إلى اعتبار المعرفـــــة انسياقا وراء الوجدان فقط، وإنما يكون الاعتبار للإحساس بالظاهرة اللغوية المدروســـة وإشباعها بالعلم والمنطق حبا في البحث وإنصافا له.

وفي ضوء التناول العلمي، كان من الضروري تعليل –قدر المستطاع- كل ما تخطه اليد وتراه العين؛ ولم يكن من مسوغ للظـــــن بأن خصائص العربية تستعصي على الفهم إذ كانت المحاولة دائما تدفع الحرج وتقوي العزم، وكانت كذلك تمني النفس بأن الحل قريب قد توصلنا إليه بضع خطوات .

وفي هذه المقالة كان الاختلاف واضحا بين جملتين بسيطتين تم العطف بينها بواسطة «الواو»، لأن الشائع أن نستسيغ العطف بين جملتين بسيطتين تكون الثانية صدى للأولى؛ إلا أن اللسان العربي قبل واستساغ العطف على اسم «إن» على غير المألوف والشائع، فكان اسم «إن» في الجملة البسيطة الأولى منصوبا ومتصـــــدرا بالأداة «إن»؛ في حين، كان اسم «إن» في الجملة البسيطة الثانية مرفوعا غير متصـــدر بالأداة «إن» رغم وجود حرف العطف «الواو»؛ وكان لزاما على هذه المقالة اقتراح تعليل تركيبي منطقي يلبي فضول القارئ، الشيء الذي جعلها تسلك دروبا عديدة تتسم بالدقـــة والاستقصاء؛ ففي العربية ظواهر مدهشة تتعلق ببناءاتها العاملية واستعمالاتها مثل ظاهرة العطف على اسم «إن» اللغوية التي ظلت معروفة بصمودها ومحتفظة بثباتها. ولها محصول نظري وافـر من قراءات النحاة التي استعملت مختلف الأفكار والتصورات لتسويغ سلوكها المتفرد. وليست العربية باللغة الجامدة، فهي تقتات من بناءات واستعمالات عديدة؛ تلك اللغة التي فرضت على هذه المقالة الحديث بكثرة عن المجال العاملي من خلال مفهومي السلب والوصاية قصد الوصول إلى بعض الحلول المناسبة.

هوامـــــش المقالة :

1) تأملت كتاب : (عكاشة) عمر يوسف، دفع دلالـــة التوكيد عن (إنّ)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، إربد (الأردن) 2013. ولم أجد فيه ما يشفي الغليل بخصوص فهم ظاهرة اسم (إنّ)؛ لأن الكاتب تطرق إلى جوانب تكلميـة وبلاغية معنوية مهملا الجانب التركيبي وإشكالاته كما يعبر عن ذلك عنوان كتابه.

2) يملك النسق النحـــــوي إمكانات عديدة انطلاقا من بنية مُعينة، هي في الأصـــل، منطقية عاملية ومُجردة، فتكثر الافتراضات التركيبية، ثم يأتي الاستعمـــال العاملي ليَحُدَّ منها (كثرة الافتراضات) وينتقي تركيبا مُعينا.

يفترض بناء عاملي منطقي ومُجرد (ف. س0. س)، تراكيب عديدة، منها:

_ رأيـتُ زيدًا.

_ رأيتُ أسدًا.

ويأتي الاستعمال العاملي لينتقـــــي جملة مُحددة من هذين التركيبين اللذين تكونا أصلاً بواسطة التأليف بين الكلمات، فيتشكل المثال الأول (رأيتُ زيدًا) أو الثاني (رأيتُ أسدًا) أو غيرهمـــا حسب الحاجة ومنطق الاستعمال.

3) نلفت عناية القارئ الكريـــــم إلى أن الاستشهادات التي تنتمي إلى مرجع (العلوي (أحمد)، العقلانية اللغوية العربية) تحتوي على غمـــــوض كبير يرجعه صاحب الكتاب إلى سببين رئيسين: سبب أول يتعلق بتعريب الجمل، وسبب ثان يتعلق بطبيعـــة الاستدلالات في أصولها؛ وقد وجب توضيح هذا الأمر لأن صاحب الكتاب أشار إلى ذلك في تنبيه وضعه في الصفحة 03.

4) العلوي (أحمد)، العقلانية اللغوية العربية، سلسلـــة، دراسات وأبحاث، منشورات، فكر، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2014، ص. 11.

5) المرجع نفسه، ص. 20.

6) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتـــاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، القاهرة 1988، ص. ص. 23. 24.

7) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص. 11.
8) العلوي (أحمد)، العقلانية اللغوية العربية، مرجع مذكور، ص. ص. 27.28.
9) المرجع نفسه، ص. 28.
10) المرجع نفسه، ص. 33.
11) غابت عن ابن هشام الاعتبارات المنطقية أو ما يسمى في اللسانيـــات الحديثة «الإعراب المنطقي».
12) العلوي (أحمد)، العقلانية اللغوية العربية، مرجع مذكور، ص. 44.
13) ونظير ذلك المثال اللاحن:
* هذا ضاربٌ زيدا وأخيه.

جاءت «ضارب» عاملة في هذا المثال، فنصبت العنصـــر (زيدا)؛ لكن يفترض في «الواو» أن تكون ممثلا عامليا يستوجب نصب العنصـر (أخيه) المجرور؛ فلا مجال للحديث عن الإضافة في المثال، بل يمكن إزالة اللحن فيه، فنقول:
- هذا ضاربٌ زيدا وأخاه.
فيكون مجال تمثيل «الواو» متساويا وشبيها بمجـــال ما يمثله من عامل؛ وتكون «النون» في العنصر (ضارب) وصيا وليست سالبا حيث تمنع الرفع من النفوذ كما تمنـــع ما بعد «الواو» من تجاوز هذه «النون».
14) تعود صحة المثال (-8أ) إلى الأسباب التي ستذكرها الفقرة؛ غير أن المثال :
* وعمرو قائـــم .
هو مثال لاحن لأن الممثل «الواو» قد حل والابتداء في محل واحد؛ وفي المثال :
- إنّ زيدا قائم وعمرا .
تمثل «الواو» الابتداء، والوصي «إنّ» بدليل لحن الجملة :
* إن زيدا قائم وإن عمـــرا .
لأن النائب والمنوب لا يجتمعان .
15) يعني السلوك الملازم في الوصاية، أن نقول مثلا إن المثال :
- مررت بزيد وعمـــــرو .
يتضمن «باء» لا يمكن الاستغناء عنها، عكـــس «باء» المثال:
- ليس زيد بقائم ولا قاعـــدا.
التي يمكن الاستغناء عنها في المثال:
- ليس زيد قائما ولا قاعـــدا.
لو فهمت الوصاية والسلب من زاوية الاستغناء أو عدمه، سينهار التحليل.